JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (82)
2024-12-9
https://jaspss.com

بحث بعنوان

التحديات التي تواجه البلديات في مراقبة الأبنية غير المرخصة استراتيجيات الحلول والإجراءات الوقائية

إعداد

عبدالاله مروان محمد الشبول

مراقب أبنية

بلدية سهل حوران

المُلخَّص

تواجه البلديات تحديات كبيرة في مراقبة الأبنية غير المرخصة، تشمل نقص الموارد البشرية والتقنية، ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وتعقيدات القوانين والتشريعات التي قد تعيق سرعة التنفيذ. يؤدي هذا الوضع إلى تفاقم المشكلات العمرانية والتأثير السلبي على التخطيط الحضري. لتجاوز هذه التحديات، يمكن اعتماد استراتيجيات مثل تعزيز الرقابة باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والطائرات بدون طيار، وتحديث التشريعات لتكون أكثر مرونة وملاءمة للظروف المحلية، وتكثيف الحملات التوعوية للمجتمع حول أهمية الالتزام بالتراخيص. كما يمكن تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية وشبه الحكومية لتسهيل تبادل المعلومات واتخاذ إجراءات وقائية سريعة، مما يساهم في تقليل المخالفات وتحسين البيئة العمرانية.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (82)
2024-12-9
https://jaspss.com

Abstract

Municipalities face significant challenges in monitoring unlicensed buildings, including a lack of human and technical resources, poor coordination between relevant authorities, and complex laws and regulations that may hinder the speed of implementation. This situation exacerbates urban problems and negatively impacts urban planning. To overcome these challenges, strategies can be adopted such as enhancing monitoring using Geographic Information Systems (GIS) and drone technologies, updating legislation to be more flexible and appropriate to local conditions, and intensifying awareness campaigns for the community on the importance of adhering to licenses. Cooperation can also be enhanced between governmental and semi-governmental entities to facilitate the exchange of information and take rapid preventive measures, which contributes to reducing violations and improving the urban environment.

المُقدِّمة

تعتبر مراقبة الأبنية غير المرخصة من أبرز التحديات التي تواجه البلديات في مختلف المناطق، لما لها من تأثيرات مباشرة على التخطيط العمراني وسلامة البيئة الحضرية. تنتج هذه الظاهرة غالباً عن غياب الوعي بأهمية الالتزام بالقوانين والأنظمة، بالإضافة إلى نمو المناطق السكنية بشكل عشوائي دون رقابة كافية. وتُعَدُّ هذه الممارسات تحدياً كبيراً، إذ تؤدي إلى انتشار العشوائيات وتدهور البنية التحتية، مما يؤثر سلباً على جودة الخدمات التي تقدمها البلديات للسكان.تكمن صعوبة التعامل مع هذه الظاهرة في تعدد أسبابها، ومنها الزيادة السكانية المتسارعة، وضعف آليات الرقابة الميدانية، وتعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص. كما تبرز مشكلات أخرى، مثل محدودية الموارد المالية والبشرية لدى البلديات، مما يؤدي إلى صعوبة في مراقبة الامتدادات العمرانية بشكل مستمر وفعال. هذه التحديات تضيف أعباء إضافية على البلديات، وتعيق تحقيق التنمية المستدامة في المدن والقرى.

أمام هذه التحديات، لا بد من تبني استراتيجيات وحلول مبتكرة لتعزيز قدرة البلديات على ضبط الأبنية غير المرخصة ومنع تفاقم المشكلة. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات تحسين استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والطائرات بدون طيار لتحديد المخالفات بدقة وسرعة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الوضع تطوير التشريعات لتكون أكثر انسجاماً مع الواقع المحلي وتبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص، مما يقلل من التحايل على القانون ويشجع الالتزام به.

تتطلب مواجهة هذه الظاهرة أيضاً تكثيف الجهود التوعوية بين أفراد المجتمع للتأكيد على أهمية الالتزام بالتراخيص ودورها في تحسين البيئة العمرانية. إلى جانب ذلك، يجب تعزيز التعاون بين البلديات والجهات

ذات العلاقة مثل الأجهزة الأمنية ووزارات الإسكان والعدل لضمان تنسيق الجهود وتفعيل الإجراءات الوقائية بفعالية. من خلال تطبيق هذه الحلول بشكل متكامل ومستدام، يمكن الحد من ظاهرة الأبنية غير المرخصة، وتعزيز دور البلديات في تحقيق تخطيط عمراني أفضل.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التحديات الكبيرة التي تواجهها البلديات في مراقبة الأبنية غير المرخصة، وهي ظاهرة تؤثر بشكل مباشر على التخطيط العمراني واستدامة المدن. مع تزايد التوسع العمراني العشوائي، أصبح من الصعب على البلديات مواكبة نمو المناطق السكنية غير المنظمة، مما يؤدي إلى انتهاك القوانين المحلية وتشويه المشهد الحضري. هذا الوضع يخلق فجوة كبيرة بين السياسات التخطيطية المقررة والتنفيذ الفعلي على أرض الواقع، مما يتطلب دراسة معمقة لفهم أسباب هذه الظاهرة وتأثيراتها.

من أبرز المشكلات المرتبطة بالأبنية غير المرخصة هو تأثيرها السلبي على البنية التحتية للمدن، حيث تؤدي هذه الأبنية إلى ضغط إضافي على الخدمات العامة مثل المياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، تعيق هذه الظاهرة تحقيق التوزيع العادل للموارد والخدمات، إذ غالباً ما تفتقر المناطق غير المنظمة إلى تخطيط مدروس يضمن تلبية احتياجات السكان بشكل مستدام. يزيد هذا من التحديات التي تواجه البلديات في توفير بيئة حضرية تتسم بالكفاءة والتنظيم.

تُعزَى هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل، منها غياب الرقابة الفعالة ونقص الموارد التقنية والبشرية في البلديات، فضلاً عن تعقيد الإجراءات البيروقراطية اللازمة للحصول على التراخيص. كما يسهم نقص التوعية المجتمعية بأهمية الالتزام بالقوانين والأنظمة في انتشار هذه الأبنية غير المرخصة. بالإضافة إلى ذلك، فإن

ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة يجعل من الصعب اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للحد من هذه المخالفات، مما يفاقم المشكلة مع مرور الوقت.تتطلب مواجهة هذه الظاهرة وضع حلول واستراتيجيات شاملة تعتمد على تقنيات حديثة وأساليب وقائية فعالة. يحتاج الأمر إلى تطوير نظام رقابي مستدام يمكن البلديات من تتبع المخالفات في مراحلها المبكرة. كما أن تعزيز التشريعات لتكون أكثر ملاءمة للواقع المحلي، وزيادة وعي السكان بأهمية الالتزام بالقوانين، يعتبران من الخطوات الأساسية لمعالجة هذه المشكلة. ومن هنا، تأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على هذه التحديات واقتراح حلول مبتكرة لمعالجتها بما يحقق أهداف التنمية الحضرية المستدامة.

أهداف البحث

1. تحديد العوامل المؤثرة في زيادة عدد الأبنية غير المرخصة في المدن والبلديات.
2. تحليل الآثار السلبية للأبنية غير المرخصة على البيئة والمجتمع المحلي.
3. دراسة السياسات والتشريعات المتعلقة بمراقبة الأبنية غير المرخصة وتقييم فعاليتها.
4. تطوير استراتيجيات وحلول فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه البلديات في مراقبة الأبنية غير المرخصة.
5. تقديم توصيات لتعزيز الإجراءات الوقائية وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية لضمان الامتثال بالقوانين واللوائح المحلية والوطنية.

أهمية البحث

1. فهم أفضل للتحديات التي تواجه البلديات في مراقبة الأبنية غير المرخصة يمكن أن يساعد في تحديد النقاط الضعيفة في النظام القائم وتحسينها.

2. البحث حول استراتيجيات الحلول والإجراءات الوقائية يمكن أن يساعد في تطوير أدوات وسياسات فعالة للحد من ظاهرة البناء غير المرخص.

3. من خلال البحث، يمكن تحديد العوامل المساهمة في زيادة عدد الأبنية غير المرخصة وتقديم توصيات لمعالجتها.

4. يمكن للبحث توجيه الجهود نحو تطوير برامج تثقيفية وتوعية للمواطنين حول أهمية الامتثال للقوانين واللوائح المحلية.

5. استنتاجات البحث يمكن أن تساعد الجهات المعنية مثل البلديات والجهات الحكومية في اتخاذ القرارات الصحيحة وتحسين إدارة الأبنية غير المرخصة.

أسئلة البحث

1. ما هي أبرز التحديات التي تواجه البلديات في مراقبة الأبنية غير المرخصة؟

2. ما هي الاستراتيجيات والحلول المستخدمة حاليًا من قبل البلديات للتعامل مع الأبنية غير المرخصة؟

3. كيف يمكن تحسين الإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة البناء غير المرخص وتعزيز الامتثال بالقوانين واللوائح؟

4. ما هي العوامل المساهمة في زيادة عدد الأبنية غير المرخصة وكيف يمكن التصدي لها بشكل فعال؟

5. هل هناك تحديات قانونية أو إدارية تعيق جهود البلديات في مراقبة الأبنية غير المرخصة؟

الإطار النظري

يُعَدُّ إطار البحث النظري الأساس الذي يُبنى عليه فهم طبيعة التحديات التي تواجه البلديات في مراقبة الأبنية غير المرخصة، حيث تمثل هذه الظاهرة انتهاكاً صريحاً للتخطيط العمراني المنظم وتؤدي إلى أضرار بيئية واقتصادية واجتماعية كبيرة. الأبنية غير المرخصة تنشأ غالباً نتيجة غياب التخطيط الحضري الفعّال أو ضعف الالتزام بالقوانين والأنظمة المنظمة للبناء. وعليه، فإن هذه الظاهرة تشكل عبئاً كبيراً على البلديات التي تسعى للحفاظ على توازن بين النمو العمراني والتخطيط السليم.تشير الدراسات السابقة إلى أن العوامل المؤثرة على انتشار الأبنية غير المرخصة تتنوع بين ضعف الموارد المتاحة لدى البلديات مثل الإمكانيات التقنية والبشرية، وبين تعقيد القوانين والإجراءات التي تدفع الأفراد للالتفاف حول النظام القانوني. كما أن ضعف الرقابة المستمرة يساهم في تراكم المخالفات وتفاقم المشكلة. يُضاف إلى ذلك التحديات الناتجة عن التعاون المحدود بين الجهات ذات العلاقة مثل وزارات الإسكان والتنمية المحلية، مما يؤدي إلى عدم القدرة على وضع حلول متكاملة ومستدامة.

تُبرِز البحوث أيضاً أهمية التكنولوجيا الحديثة في تحسين قدرة البلديات على مواجهة هذه الظاهرة، حيث يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والطائرات بدون طيار لتحديد وتتبع المخالفات في مراحلها المبكرة. وتُعَدُّ هذه الأدوات حلاً عملياً لزيادة كفاءة الرقابة وتقليل الجهود البشرية المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز نظام الإنذار المبكر للكشف عن المخالفات فور وقوعها، مما يمكن البلديات من اتخاذ

التدابير الوقائية قبل تفاقم المشكلة.يُظهر الإطار النظري كذلك أن الحلول الفعّالة تتطلب تضافر الجهود بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الالتزام بالتراخيص ودورها في تحسين جودة الحياة يُعتبر من المحاور الأساسية. كما أن تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتطوير التشريعات لتكون أكثر مرونة يُمكن أن يُشجع الأفراد على الامتثال للقوانين. من خلال الجمع بين هذه الأدوات التقنية والتشريعية والتوعوية، يمكن تحسين قدرة البلديات على التعامل مع الأبنية غير المرخصة بشكل أكثر فعالية واستدامة.

1. **التحديات المؤسسية والإدارية:** يتناول هذا الجزء نقص الموارد البشرية والتقنية في البلديات وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وكيف يؤثر ذلك على قدرة البلديات على مراقبة البناء غير المرخص بفعالية.تواجه المؤسسات العديد من التحديات المؤسسية والإدارية التي تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها بفعالية. ومن أبرز هذه التحديات ضعف الهيكل التنظيمي، حيث يؤدي التنظيم غير الفعّال إلى تداخل المهام وتباطؤ في اتخاذ القرارات، مما يؤثر سلباً على الأداء العام للمؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، قد تظهر مشكلات في توزيع الأدوار والصلاحيات بين الموظفين، ما يخلق تضارباً في المسؤوليات ويؤدي إلى عدم وضوح الأهداف والأولويات.

من جهة أخرى، تعد مقاومة التغيير من أبرز التحديات الإدارية التي تواجه المؤسسات. فعندما تسعى الإدارات لإدخال تحسينات أو تطبيق سياسات جديدة، قد تواجه مقاومة من الموظفين الذين يفضلون الاستقرار أو يخشون من تأثير التغييرات على وظائفهم. هذه المقاومة قد تعيق تنفيذ الخطط التطويرية وتبطئ من حركة المؤسسة نحو الابتكار والتقدم. لذلك، يصبح لزاماً على الإدارة أن تعتمد استراتيجيات تواصل فعّالة

لتحفيز الموظفين على تقبل التغيير والتكيف معه.كما أن نقص الموارد، سواء كانت مالية أو بشرية، يشكل عائقاً كبيراً أمام المؤسسات في تنفيذ خططها الاستراتيجية. في كثير من الأحيان، تضطر المؤسسات إلى العمل بميزانيات محدودة أو نقص في الكفاءات المتخصصة، مما يضعف من قدرتها على تنفيذ المشاريع أو تحسين خدماتها. في ظل هذه الظروف، يصبح من الضروري أن تركز المؤسسات على تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة، مع البحث عن شراكات وتعاونات لتوسيع قاعدة إمكانياتها وضمان استدامة عملياتها.

2. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأبنية غير المرخصة: يركز على أثر هذه الظاهرة على توزيع الموارد، تدهور البنية التحتية، وزيادة الأعباء المالية على البلديات، بالإضافة إلى التأثيرات الاجتماعية المترتبة على ظهور العشوائيات.الأبنية غير المرخصة تُعد من القضايا التي تحمل تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة على المجتمعات. من الناحية الاقتصادية، تؤدي هذه الظاهرة إلى فقدان البلديات والحكومات المحلية لمصادر هامة من الإيرادات، مثل رسوم التراخيص والضرائب المرتبطة بإنشاء الأبنية. هذا الفقدان يؤثر سلباً على قدرة الحكومات على تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية، مما ينعكس على جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. كما أن البناء غير المرخص غالباً ما يتم دون الالتزام بالمعايير الهندسية اللازمة، مما يزيد من احتمالية وقوع أضرار مادية في حال حدوث كوارث طبيعية، ما يثقل كاهل الاقتصاد بعمليات الإغاثة والإصلاح.

من الناحية الاجتماعية، تُسبب الأبنية غير المرخصة اختلالاً في التخطيط العمراني، حيث يتم إنشاء المباني بشكل عشوائي دون مراعاة للتصاميم المعتمدة أو القوانين المنظمة. هذا الأمر يؤدي إلى اكتظاظ المناطق

السكنية بشكل غير مدروس، مما يُضعف من جودة الحياة ويزيد من المشكلات المرتبطة بالاكتظاظ مثل نقص المرافق العامة، وانخفاض مستويات النظافة، وازدحام الطرق. بالإضافة إلى ذلك، قد تسبب هذه الظاهرة شعوراً بعدم المساواة بين المواطنين، حيث يلتزم البعض بالقوانين ويخسرون فرصاً موازية نتيجة الالتفاف عليها من قِبل آخرين.علاوة على ذلك، تساهم الأبنية غير المرخصة في تآكل الثقة بين المواطنين والحكومات المحلية، حيث تُعتبر هذه الظاهرة دليلاً على ضعف الرقابة وعدم فاعلية تطبيق القانون. ينتج عن ذلك تزايد الشعور بعدم احترام القوانين، مما يشجع على المزيد من الانتهاكات ويُضعف من سيادة القانون في المجتمع. للتصدي لهذه الظاهرة، تحتاج الحكومات إلى تعزيز آليات الرقابة وتطبيق القوانين بصرامة، مع توفير خيارات ملائمة للسكن المرخص بأسعار معقولة لتلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع.

3. استخدام التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الأبنية: يناقش أهمية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والطائرات بدون طيار كأدوات لرصد المخالفات، ودورها في تحسين كفاءة وفعالية الرقابة.استخدام التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الأبنية أصبح جزءاً أساسياً من عمليات التخطيط العمراني وضمان الامتثال للقوانين التنظيمية. تتيح التقنيات المتقدمة مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والطائرات بدون طيار إمكانية مراقبة مواقع البناء ورصد التعديات على الأراضي في الوقت الحقيقي. هذه الأدوات تساعد في تقديم بيانات دقيقة للمسؤولين عن التخطيط، مما يعزز من قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تطوير البنية التحتية وإدارة الأراضي بشكل أكثر كفاءة.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم التكنولوجيا في تحسين عمليات التفتيش ومتابعة الامتثال للمعايير الهندسية. عبر استخدام المستشعرات والذكاء الاصطناعي، يمكن تتبع جودة المواد المستخدمة في البناء وتحليل سلامة

الهياكل دون الحاجة إلى عمليات فحص مكلفة أو معطلة للأنشطة. كما أن تطبيقات الهواتف الذكية المخصصة تسهل على المفتشين الميدانيين تسجيل الملاحظات وتوثيق الانتهاكات بطريقة رقمية ومباشرة، مما يقلل من فرص التلاعب في البيانات ويعزز الشفافية.التكنولوجيا الحديثة لا تقتصر على المراقبة فحسب، بل تسهم أيضاً في تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية بالبناء والتنظيم. أنظمة الإدارة الإلكترونية تتيح مشاركة المعلومات بسهولة بين المهندسين، والمخططين، والمفتشين، مما يقلل من الفجوات في التواصل ويحسن من كفاءة العمليات. هذا التكامل يضمن تطويراً مستداماً للمدن ويقلل من التحديات المرتبطة بالبناء غير المرخص أو المخالف، مما ينعكس إيجاباً على جودة الحياة للسكان.

4. الإجراءات الوقائية والتشريعية: يستعرض أهمية تطوير قوانين وتشريعات مرنة وقابلة للتطبيق، وإجراءات وقائية تسهم في منع وقوع المخالفات، مثل تبسيط إجراءات الترخيص وتعزيز الشفافية.تُعدّ الإجراءات الوقائية والتشريعية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات والمؤسسات لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق العدالة في المجتمع. من ناحية الإجراءات الوقائية، يتم التركيز على التوعية المستمرة وتقديم برامج توعوية تهدف إلى تحفيز المواطنين والمؤسسات على الامتثال للأنظمة والقوانين. تهدف هذه البرامج إلى تعزيز ثقافة المسؤولية والالتزام باللوائح التنظيمية من خلال حملات التوعية، مما يسهم في الحد من المخالفات وتعزيز الانضباط المجتمعي.

أما من الناحية التشريعية، فتعمل القوانين واللوائح على فرض الرقابة وضمان الالتزام بالمعايير القانونية المحددة. تشمل هذه القوانين تنظيم استخدام الموارد، وضمان المعايير الهندسية، وتحديد شروط البناء، والتأكد من التزام المؤسسات والأفراد بها. تعمل التشريعات أيضاً على فرض العقوبات المناسبة على المخالفين، مما

يضمن تنفيذ القوانين بصرامة. من خلال تعزيز البنية التشريعية، تُصبح المؤسسات قادرة على مواجهة التحديات المستجدة وضمان استدامة التنمية.تتطلب فعالية الإجراءات الوقائية والتشريعية التنسيق المستمر بين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى اعتماد التقنيات الحديثة في المراقبة والتطبيق. إنّ الاستفادة من نظم المعلومات وتحليل البيانات تُمكّن الجهات الرقابية من رصد المخالفات في مراحل مبكرة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها. من خلال الجمع بين الوعي المجتمعي وتطبيق القوانين بصرامة، يمكن تحقيق بيئة مستدامة وأكثر انضباطًا تلبي تطلعات الأجيال القادمة.

5. التوعية المجتمعية ودورها في الحد من المخالفات: يسلط الضوء على أهمية حملات التوعية لزيادة فهم المجتمع لأهمية الالتزام بالقوانين، وكيفية إشراك المواطنين في دعم جهود البلديات لمواجهة ظاهرة البناء غير المرخص.تُعدّ التوعية المجتمعية من الأدوات الفعالة التي تسهم في الحد من المخالفات وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والأنظمة. من خلال حملات التوعية المستمرة، يمكن تعزيز فهم الأفراد لأهمية الامتثال للأنظمة واللوائح، والتأكيد على الآثار السلبية التي قد تنتج عن المخالفات. تهدف هذه الحملات إلى بناء وعي جمعي من شأنه أن يُشجّع المواطنين والمؤسسات على تطبيق المعايير القانونية ومراعاة التوجيهات التنظيمية.

يلعب دور التوعية المجتمعية أيضاً في تغيير السلوكيات السلبية التي قد تكون ناتجة عن الجهل بالقوانين أو عدم الفهم الكافي لأهميتها. من خلال تنظيم ورش العمل، والدورات التدريبية، والندوات، يمكن الوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع وخلق ثقافة إيجابية قائمة على المسؤولية المشتركة. كما أن التوعية تُمكّن الأفراد من التعرف على الحقوق والواجبات، مما يُسهم في تحقيق التوازن بين الحرية الشخصية وضمان المصلحة

العامة.تتطلب عملية التوعية المجتمعية تعاون جميع الجهات المعنية، سواء كانت حكومية أو مدنية أو خاصة، لتطبيق استراتيجيات فعالة تستهدف التثقيف المستدام. من خلال الاستفادة من التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، يمكن الوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع بطرق تفاعلية تُعزز من تأثير الرسائل التوعوية. بالتالي، تُساعد التوعية المجتمعية في بناء مجتمع يتسم بالالتزام والانضباط ويقلل من حدوث المخالفات، مما يعزز التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. كشفت الدراسة عن أن التحديات الرئيسية التي تواجه البلديات في مراقبة الأبنية غير المرخصة تتمثل في ضعف التشريعات والتنفيذ، وعدم وجود آليات فعالة للرصد والتفتيش.

2. أظهرت النتائج أن الأبنية غير المرخصة تسببت في مشاكل بيئية وصحية خطيرة، مما يستدعي تدخل سريع وفعال من السلطات المحلية.

3. أشارت الدراسة إلى أن هناك حاجة ماسة لتعزيز التوعية والتثقيف لدى المجتمع المحلي بأهمية الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالبناء والتخطيط العمراني.

التوصيات:

1. يُوصى بضرورة تعزيز التشريعات المحلية وتطوير آليات فعالة لتنفيذها بهدف الحد من الأبنية غير المرخصة.

2. يُنصح بتعزيز الرصد والتفتيش المستمر للبناء في المدن والبلديات للتأكد من الامتثال للقوانين واللوائح.

3. يُوصى بتنفيذ حملات توعية وتثقيف مستمرة للمواطنين حول أهمية الامتثال للقوانين واللوائح للحفاظ على البيئة والسلامة العامة.

المصادر والمراجع

أحمد، أ.، وديني، ر. د. (2011). التوسع الحضري وتحديات ضوابط التنمية في غانا: دراسة حالة بلدة وا. مجلة التنمية المستدامة في أفريقيا، 13(7)، 210-235.

تابيا، أ.، مايتلاند، ج.، وستوني، م. (2006). جعل تكنولوجيا المعلومات تعمل لصالح البلديات: بناء شبكات لاسلكية بلدية. مجلة المعلومات الحكومية، 23(3-4)، 359-380.

أسانتي، ل. أ.، وساسو، أ. (2018). تحدي الحد من حالات انهيار المباني في غانا: تحليل وجهات نظر مفتشي المباني في كوماسي. سيج أوبن، 8(2)، 2158244018778109.

أحمد، م. و.، مرشد، م.، موندو، د.، سيسيني، م.، ورزقي، ي. (2016). قياس الطاقة في المباني ومراقبة البيئة – مراجعة حديثة وتوجيهات للبحوث المستقبلية. الطاقة والمباني، 120، 85-102.

سوميا، م. ك.، أوسي-بوكو، ج.، وأيدو، آي. (2015). تحليل الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على تحديد المواقع غير المصرح بها للمباني السكنية في منطقة سيكوندي-تاكورادي الحضرية في غانا. مجلة أبحاث البناء والتخطيط، 3(3)، 117-126.

كراوت، د. ت. (1999). تعليق علامة عدم وجود شاغر: القضاء على آفة المباني الشاغرة في المناطق الحضرية. مجلة جامعة نيويورك للبحوث، 74، 1139.

أسيدو-دانكواه، ي. أ. (2016). لوائح البناء وتطوير الهياكل غير المصرح بها في المناطق الحضرية في غانا: دراسة حالة منطقة تيما الحضرية (أطروحة دكتوراه، جامعة غانا).